بسبب ضعف الدور الرقابي

استفحال ممارسات الغش الصناعي

بغداد / حسين الهاشم

ممارسات الغش الصناعي التي تتبع في اكثر من مكان لتغيير الماركات للسلع المختلفة ولصق علامات تجارية جديدة .. والتلاعب في مدة الصلاحية وغير ذلك من اشكال التلاعب التي تحمل بين طياتها تاثيرات سلبية كثيرة على علاقة المواطن بالسوق وما يحتويه من ماركات تجارية مختلفة واصبح المواطن يتحرى فبي اكثر من مكان داخل السوق عن البضاعة الجديدة التي يرغب شراءها خشية الوقوع في فخ الغش الصناعي الذي صار يستطيع المواطن اكتشافه بسهولة بعد كثير من الاضرار والخسائر المالية

يقول نصير طالب خلف باحث اقتصادي: تغيرت خلال المدة الماضية كثير من المظاهر التي كانت شائعة في الماضي اذا كان المواطن يفضل شراء البضاعة التي تحمل علامة تجارية مشهورة واصلية وان كان سعرها مرتفعاً والسبب في ذلك يعود الى ارتفاع مدخولات الفرد داخل المجتمع العراقي والسيطرة المركزية للاجهزة الرقابية على السلع والمثلجات التي تحول دون استعمال للطرق والاساليب التي تتبع في الغش الصناعي .. وتلك كانت تعتبر الية حماية حقيقية وضامنة للمستهلك وكذلك صعوبة وجود بضاعة مغشوشة في الاسواق المحلية ولكن بعد ان ضعف دور الرقابة لاجهزة السيطرة النوعية فسح المجال امام البعض من ضعاف النفوس لايجاد طرق واساليب مختلفة للغش الصناعي اضافة الى انفتاح السوق المحلية امام البضائع الاجنبية التي تعرض في جميع اسواق البلد والتي تحمل ماركات لايمكن احصاؤها كما نجهل معرفة صلاحية استهلاكها وان كانت تترك تأثيرات سلبية على المواطنين.. كما ان المواطن يقبل على شراء بضائع اعتاد شراءها من السوق المحلية ولكن عند استخدامها يجدها لا تحمل تلك المواصفات التي كانت تمتاز بها وعند التحري عن سبب ذلك يجد ان البضاعة تحمل علامة مزورة.. ولم تصنع في معامل تصنيعها الرئيسة والسبب يعود الى ضعف الدور الرقابي .. اضافة الى ذلك حالة الفساد الاداري التي اصبحت عقدة في الحياة العامة وهذه جميعها جعلت الاجهزة الرقابية في حالة من الجمود والاسبات .. كالجهاز المركزي للتقيس والسيطرة النوعية .. ودوائر الرقابة الصحية فضلا عن اساليب التهديد المختلفة التي تشهر بوجه من يريد ان يقوم بالدور الرقابي وفي جميع الاحوال يبقى المتضرر الوحيد من هذه العمليات هو المواطن الذي لاحول له ولا قوة ..

وتابع الحديث حسين قاسم علي موظف في احدى دوائر وزارة التربية قائلاً: عندما كنت اشتري منتجاً او بضاعة معينة فاني اقوم بجولة في معارض تلك البضائع والتحري عن تلك الماركات الجديدة ذات المواصفات المتميزة وان كان سعرها مرتفعاً بعض الشيء .. ولكن عندما تذهب الى السوق في الوقت الحاضر تجد ان البضائع الصينية تسيطر على السوق بجميع اشكالها وانواعها واغراض استخدامها.. وحقيقة انها معها عنصر الاغراء لانها تتصف بجمال المنظر الخارجي واسعارها الرخيصة.. فالمواطن يلجأ الى شراء كمية كبيرة من السلع الصينية لهذه الاسباب.. خصوصا اذا كانت السلع تخص متطلبات الاطفال من ملابس والعاب وغير ذلك في الوقت نفسه نجد ان السلع الصينية لاتعمر طويلا وتظهر عيوبها بسرعة.. وهذا يعتبر استنزافاً لأموال يفضل توظيفها في جوانب مهمة من الحياة .. وهكذا نستطيع معرفة ان كثيراً من السلع التي تباع في الاسواق المحلية باسعار زهيدة يكاد لايصدقها المواطن عند تجواله في مفاصل الاسواق لا تحمل مواصفات نوعية جيدة.. بل صنعت لأجل الربح المادي فقط .. وهنا لابد ان يفعل دور اجهزة الرقابة.. لمنع عرض سلع لاتحمل مواصفات ما معلن عنها .. وكذلك منع استيراد مثل هذه السلع.. وان تشرع الدولة بفرض عقوبات مالية على مستوردي القطاع الخاص عند مخالفة شروط الاستيراد..

محمد قاسم عليوي موظف في وزارة التجارة قال : انا من الذين يرغبون بالذهاب الى الاسواق بشكل مستمر وشراء ما استطيع من محتويات السوق المغرية ففي احد الايام ذهبت الى سوق الباب الشرقي وشدني سعر بعض المواد التي احتاجها في المنزل واشتريت جهاز (دريل ثاقب) و (كوسرة) متعددة الاستخدامات ولم يتجاوز سعر الاثنين (٤٠) الف دينار وتصورت انها اجهزة تحقق الغرض من شرائها.. ولكن بعد اول استخدام لها ظهرت العيوب حيث ان جهاز الدريل كسر اول محاولة وكذلك جهاز الكوسرة تهشم حجره الدائري.. وبذلك ايقنت ان جميع ما يعرض في هذا السوق من بضائع مجهولة المصدر لاتحقق الهدف من شرائها وعندما نتجول في اسواق اخرى نجد كثيراً من المواد الاستهلاكية والغذائية مجهولة المصدر ومنها المصنع محليا داخل المنازل ومن هذه المواد المشروبات الغازية تباع في الاسواق بعبوات المياه الغازية القديمة التي لم تعتمدها شركات المشروبات الغازية، وغير ذلك من المواد الغذائية التي تصنع في المنازل وتباع الى المطاعم كالاكلات السريعة في مختلف المناطق.. اضافة الى ذلك الغش الصناعي الذي يحدث في جميع مجالات التصنيع ومنها الصناعات البلاستيكية التي يشرع القائمون عليها بمزج مواد غير صناعية مع المواد الاولية لزيادة الكمية والاوزان .. ولذلك تجد الانتاج غير مطابق للمواصفات.. في وقت تجد ان جميع حالات الغش الصناعي التي تحدث في السوق المحلية تحدث بعيدا عن الاجهزة الرقابية ..

سلمان موفق مهدي صاحب معمل لأنتاج الحلويات في بغداد يقول: الانتاج في معامل التصنيع المختلفة اليوم يتم في اغلب الاحيان بعيدا عن دور الاجهزة الرقابية وكثير من اصحاب المعامل تجدهم عندما يبدأون بانتاج مادة جديدة فأنهم يراعون جميع المواصفات ويكون الانتاج مطابق للمواصفات العالمية وهذا يحدث بعيدا عن دور الاجهزة الرقابية.. ولكن ما ان حظي انتاجهم بسمعة جيدة وطلب كبير هنا يتغير حال الانتاج ويبدأ التلاعب بشكل تدريجي وهذا مايؤثر سلبا على المستهلك وسمعة البضاعة.. اما البضاعة المغشوشة المستوردة فن التاجر يجلب ارخص البضائع ليحصل على ارباح مادية كبيرة .. وهنا لابد ان تفعل الدولة اجهزتها الرقابية لمحاربة الغش الصناعي والقائمين عليه ..

حاشية

حرب الموت جوعا إلى أين؟

هادي طعمة

تناقلت وكالات الانباء والفضائيات مؤخرا اخبارا وتقارير في ما يشبه بركاناً تفجربشكل مفاجئ والقى بحممه على صفحات الصحف وعلى رؤوس الناس ؛ منحدرة من نقص هائل في محاصيل القمح حينا وفي انتاج الرز حينا اخر - وهما من مواد الغذاء الرئيسة -مما يترتب على ذلك حدوث مجاعة في انحاء واسعة من دول العالم وخصوصا في البلدان ذات الاوضاع الهشة كما في دول افريقية واميركية لاتينية واسيوية ؛ قد تحصد مئة مليون نسمة من سكان العالم احدثت هذه الانباء اثارا بالغة من القلق في سائر انحاء العالم ولا سيما بعد ما تبع هذه الانباء من تحذيرات مصدرها مؤسسات مختصة بالغذاء والمياه تعمل في منظمة الامم المتحدة محورها ومدارها نقص هائل اخر ولكنه هذه المرة في المياه الدولية للانهار وبخاصة في شمال افريقيا وبلدان الشرق الاوسط، الامر الذي اثار المخاوف حقيقة ؛ وعلى نطاق العالم بما فيه الولايات المتحدة ذات اقوى اقتصاد بين الدول جميعا ؛مما دعا الدول الى الانهماك في البحث عن سبل لتدارك النتائج الخطيرة التي قد تنجم عن النذر التي انطوت عليها هذه التحذيرات المخيفة حقا ؛ وذلك لاقترانها بوجه الخصوص بالانباء القائلة باستخراج الوقود الحيوي للمحركات ولاسيما السيارات، من محاصيل زراعية اقتصادية يقتات عليها االانسان بصورة رئيسية كالرز والذرة، مما ترتب عليه ارتفاع غير مسبوق في اسعار الحنطة ومعها الرز ضمن محاصل غذائية اخرى.

فقد كادت الانباء التوصل الى استخرج الوقود الحيوي من مواد يتغذى عليها الانسان، وتحقيقه ارباحاً للمزارعين اكثر من بيعه غذاءً للانسان ، واتخاذه بديلاً عن النفط الذي يتواصل ارتفاع اسعاره في السوق العالمية.

بل تصاعد اسعار النفط السبب في ترويج الاخبار القائلة بذلك، بدافع من التصور بأمكان احداث تأثير على السوق النفطية تفضي الى خفض اسعار هذه المادة الحيوية.

غير ان حقيقة الامر ليست كذلك بل ان اساليب التخويف واقلاق سكان العالم لاتعدو ان تكون حرباً نفسية اداتها الاغذية ولبيس القتال تستهدف بني الانسان في عقر بطونهم وتهديد مكامن حياتهم، مما دفع شعوب بعض البلدان للقيام بمظاهرات احتجاج ووقع صدامات واضطرابات مساعدة القت بظلها على الامن واستبابه.

وتبعا لذلك سارعت الدول الفقيرة في امريكا اللاتينية مثلا الى السعي لتفادي هذه المشكلة وتحاشي الوقوع في تفاعلات ارتفاع اسعار مواد الغذاء الرئيسة والمصير المحاط بالموت جوعاً الذي يترأى للناس خصوصاً ، لان في العديد دولا وشعوبا توجه نقصاً حاداً في المواد الغذائية مع ارتفاع في اسعار المواد الغذائية منها الى مستويات قياسية.

كل ذلك سرعان ماتهاوى امام اخبار اخرى حملتها وكالات انباء واذاعتها فضائيات ونشرتها صحف افادت استنادا الى تقارير مؤسسات معتمدة في الولايات المتحدة وغيرها -بتوقع الحصول على كميات وفيرة من القمح مثلا -خفض اسعاره من اعلى مستوياته، وكذلك الامر بالنسبة للرز فقد تحدثت الانباء عن محصول بكميات وفيرة منه ولاسيما من مواطن زراعته المعروفة، محبطا الاقلاق والمخاوف التي احدثتها حملة حرق الغذاء النفسية الرامية الى اللعب باقتصاد العالم وبالانسان.

> فقد كادت الانباء التوصل الى استخرج الوقود الحيوي من مواد يتغذى عليها الانسان ، وتحقيقه ارباحاً للمزارعين اكثر من بيعه غذاءً للانسان ، واتخاذه بديلاً عن النفط الذي يتواصل ارتفاع اسعاره في السوق العالمية.

مشاريع بكلفة ١٣ مليار دينار لجامعة المثنى

السماوه/المدى

احيل عدد من المشاريع الى الشركات والمقاولين ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية وتنمية الاقاليم لتنفيذها في جامعة المثنى ضمن عام ٢٠٠٨ وبكلفة ١٣ مليار دينار.

واوضح الدكتور غازي الخطيب رئيس الجامعة ان المشاريع التي احيلت ضمن الخطة الاستثمارية شملت مشروع بناء دور وشقق للتدريسيين يبلغ عددها عشرين داراً وتسع شقق بكلفة ثلاثة مليارات دينار، وترميم بناية مقر الحزب المنحل لتحويلها الى بناية كلية الطب ، وترميم ثلاث دور مجاورة للمبنى بكلفة ٨٠٨ ملايين دينار. واضاف كما احيل مشروع الاقسام الداخلية للطالبات ويتسع الى مايقارب ٥٠٠ طالبة ،بمبلغ احالة يبلغ اربعة مليارات و ١٢٧ مليون دينار ، فضلاً عن احالة مشروع عمادة كلية الزراعة والنادي الطلابي بكلفة ثلاثة مليارات و ٧٠٠ مليون دينار.

وهناك مشاريع في طور الاعلان، منها الملحق الخاص بكلية العلوم والاقسام الدراسية للطلبة ومشروع شبكة الطرق الجامعية ضمن المرحلة الثانية ومنظومة RO وشبكة ماء المنطقة التعليمية وسقي حقول كلية الزراعة ومشروع منظومة خدمات الانترنت. واكد الدكتور الخطيب ان مشروع بناية كلية الهندسة احيل ضمن مشاريع تنمية الاقاليم بمبلغ مليار و ٧٧٩ مليون دينار فيما لايزال مشروع بناء كلية الطب في طور الاحالة.

واشار الى ان هناك مشاريع ضمن الخطة التكميلية لموازنة هذا العام تشمل مركز البحوث والدراسات العليا ومشروع المخازن المركزية ، في حين تشمل مشاريع الخطة التكميلية لتنمية الاقاليم وتسريع الاعمار مشاريع بناء اقسام داخلية للطلاب ودار للضيافة وعمل اسيجة وباركات خارجية.

الأردن يدعو إلى إنشاء صندوق للتغذية

عمان/ وكالات

دعا وزير الزراعة الأردني مزاحم محيسن الدول العربية إلى التفكير في إنشاء صندوق طوارئ للمساهمة في الحد من ارتفاع المواد الغذائية في العالم، حسبما نقلته وكالة الأنباء الأردنية بترا.

وأوضح الوزير الأردني قائلا إن مثل هذا الصندوق سيساعد الدول العربية على مواجهة غلاء المواد الغذائية في العالم.

ولم يُدل محيسن بكثير من التفاصيل لكن تصريحاته وردت بعد مؤتمر وزراء الزراعة العرب الذي انعقد الأسبوع الماضي في السعودية، لبحث أزمة ارتفاع الأسعار.

وقال الوزير الأردني في حديث للبي بي سي إن مبدأ إنشاء صندوق طوارئ كان من بين الاقتراحات التي عرضت أثناء اجتماع الرياض الذي نظته منظمة الزراعة العربية التابعة للجامعة العربية.

وقال محيسن إن من بين تلك الاقتراحات فكرة إعداد "خطة شاملة لكل الموارد الزراعية المتاحة في العالم العربي".

كما بحث الوزراء اقتراحا آخر يقضي "بالتوجه إلى بلدان تتوفر على إمكانيات زراعية ضخمة مثل السودان" لدعمها "لتهيئة جو مناسب للاستثمار الزراعي".

النفط يواصل مسيرة الأرقام القياسية

لندن / وكالات

سجل سعر النفط مستوى قياسيا جديدا أعلى من ١٢٠ دولارا للبرميل يوم الثلاثاء مستأنفا مسيرة الصعود بعد انخفاضه الحاد في الأسبوع الماضي.

واستمرت اضطرابات في الامدادات من نيجيريا بسبب اضراب عن العمل وهجمات متشددين في دعم سوق النفط.

وبدا أن التوترات مع ايران سجلت ارتفاعا كبيرا عندما رفضت ايران رابع أكبر منتج للنفط في العالم قبول عمليات تفتيش دقيقة على برنامجها النووي الذي يخشى الغرب أن يكون عسكريا.

وفي الساعة ٠٩٤٠ بتوقيت جرينتش ارتفع الخام الأمريكي الخفيف لشهر حزيران سنتين الى ١١٩,٩٩ دولار للبرميل بعد أن ارتفع في وقت سابق الى ١٢٠,٩٣ دولار مسجلا أعلى مستوى له على الاطلاق.

وزاد مزيد مزيج برنت ٢٦ سنتا الى ١١٨,٢٥ دولار للبرميل بعد أن سجل في وقت سابق مستوى جديدا عند ١١٩,٠٧ دولار.

مخاطر ركود الاقتصاد الامريكي وتبعاته على العالم

بغداد / الوكالات

يواصل سعر العملة الامريكية، الدولار، التراجع مقابل العملات الرئيسية الاخرى في العالم، فيما تواصل اسعار السلع وفي مقدمتها الذهب الارتفاع.

ووصل الدولار الى مستوى مئة ين ياباني، الذي لم يهبط اليه منذ منتصف التسعينيات، ووصل اليورو الى ما بعد حاجز الدولار ونصف ولا يتوقع ان يتراجع اليه.

ومع استمرار هبوط الدولار وشبه التاكد من دخول الاقتصاد الامريكي مرحلة ركود، تواصل اسعار المعادن الثمينة والسلع عموما الارتفاع.

ويبدو ان الاجراء الاخير من جانب البنوك المركزية في الدول الكبرى الغنية بضخ المليارات في السوق لتخفيف ازمة السيولة لم تؤت أكلها مع استمرار الانكماش الائتماني العالمي.

ولم يكن وزير الخزانة البريطاني السير دارلنج اول من خفض توقعات النمو في بلاده من بين نظرائه في الدول الصناعية الرئيسية، وان كان احدثهم. ويبدو من الارقام الاولية للربع الاول من العام الجاري ان ازمة انهيار القطاع العقاري الامريكي، ومما صاحبه من كارثة القروض العقارية الرديئة التي كلفت القطاع المصرفي العالمي عشرات المليارات من الخسائر، لم تصل الى مداها بعد. مخاوف متزايدة

كل ذلك جعل الاسواق تتحسب لمزيد من الضغوط وسط حذر شديد في عمليات الاقتراض للاستثمار، ما جعل المستثمرين يلجأون للملاذ الامن بعيدا عن الاسهم والعملات.

ويعد الذهب، الذي وصل سعر الاوقية (الاونصة) منه الى الف دولار، افضل ملاذ امن للقيمة وان كانت صناديق الاستثمار تضارب ايضا على عقود النفط الاجلة والسلع الزراعية من القمح الى البن.

وبرغم التوقعات المتفائلة بان الازمة العقارية الامريكية قد لا تنتقل الى اوروبا بنفس حدة انتشار ازمة اسهم شركات التكنولوجيا مطلع القرن، الا ان اسعار العقار في اوروبا بدأت تتراجع وابرز هبوط الان في اسبانيا.

كما ان التكهنات بقدرة الاقتصادات الصاعدة كالصين والهند على فك الارتباط مع الاقتصاد الامريكي وبالتالي تخفيف حدة الركود العالمي تبدو مغرقة في التفاؤل.

ويبدو الاحتمال الاكثر ترجيحا الان ان تنتقل عدوى التضخم الى تلك الاقتصادات مما يقلل من النمو الحقيقي لاقتصادها ويزيد من ازمة الركود التضخمي في الاقتصادات المتقدمة.

وحتى مع تراجع نسبة الاقتصاد الامريكي من الاقتصاد العالمي، وان ظل الاقتصاد الاكبر عالميا، فانه يبقى قاطرة الاقتصاد العالمي. مشكلة امريكا يرى كثير من المحللين ان الازمة في الولايات المتحدة تتجاوز مجرد التصحيح في نهاية دورة اقتصادية من عدة سنوات، وذلك بسبب الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الامريكي.

فعجز الحساب الجاري والعجز التجاري وصل الى مستويات خطرة، ولم يعد الدولار يتمتع بسند اقتصادي قوي من مؤشرات الاقتصاد الكلي الامريكي.

ولا تبدو السياسة النقدية، مثل خفض سعر الفائدة، كافية لوقف التباطؤ الاقتصادي كما ان الادارة الحالية التي توشك على الرحيل بنهاية العام لا تملك طرح مبادرات جريئة اوسياسات اقتصادية طويلة المدى لوقف التراجع.

يقول مساعد وزير الخزانة الامريكي في ادارة ريجان، بول كريج روبرتس: "ستنهار مستويات المعيشة في الولايات المتحدة، التي لم تتحسن منذ سنوات، مما يجبر تراجع الدولار الصين على فك ارتباط عملتها به ... أي ان مستويات المعيشة الامريكية تعتمد على استعداد الصين لدعم الاستهلاك الامريكي بابقاء عملتها منخفضة القيمة".

اضف الى ذلك ان الامريكيين اصبحوا يعيشون باكثر مما يجنون، ويعوض العالم ذلك بشراء سندات الدين الحكومية الامريكية بمليارات الدولارات واحتفاظ البنوك المركزية حول العالم بمئات مليارات الدولارات المتراجعة القيمة.

لكن الى اي مدى يمكن ان يستمر العالم في انقاذ الاقتصاد الامريكي لمجرد انه اقتصاد اكبر من ان يسمح له بالانهيار كي لا ياخذ العالم كله معه الى هاوية اقتصادية سحيقة؟ التصنيف الائتماني

حتى الان، وفي المدى القصير، سيواصل العالم اقراض امريكا اكثر من ملياري دولار يوميا عبر اسواق وول ستريت كي لا ينهار الطلب الامريكي ويفقد المصدرون سوقا ضخمة.

ولا يوجد نقص في الاموال، وخذ على سبيل المثال فوائض عائدات النفط من الاسعار التي تجاوزت ١١٠ دولارات للبرميل. خاصة لدى دول الخليج.

كما ان الدول التي تراكم فوائض تجارية كالصين وروسيا وغيرها لم تغير بعد سياساتها من ربط عملاتها بالدولار او الاحتفاظ بقدر كبير من احتياطياتها من العملة الاجنبية بالدولار.

وتظل امريكا، برغم كل ما سبق، الجهة الافضل جذبا للاستثمارات في العالم.

انما يمكن ان يتغير ذلك في حال خفض التصنيف الائتماني للدين الامريكي، وهو الحائز على اعلى درجات التصنيف لاعتماده على الثقة في استعداد امريكا للتسديد وليس قدرتها على التسديد.

لكن لا يمكن الاستناد الى الثقة على طول الخط وتجاهل المخاطر، خاصة مع الكلفة الهائلة للحروب الامريكية في الخارج من افغانستان الى العراق دون نتائج ملموسة لها.

صحيح ان هناك من الاقتصاديين من ينصح بان الحروب الخارجية، بما تتضمنه من انفاق عسكري، يمكن ان تكون عامل حفز للنشاط الاقتصادي خاصة اذا كانت في مناطق غنية بمئات المليارات من العائدات النفطية.

لكن كثيرين يشككون مثلا في ان حربا امريكية على ايران قد تكون "القشة التي تقصم ظهر البعير" الاقتصادي الامريكي وتؤدي الى دخول العالم في ازمة تشبه ازمة الثلاثينيات من القرن الماضي.

يقول بول كريج روبرتس: "ربما تشير استقالة الادميرال ويليام فالون، قائد القوات الامريكية في الشرق الاوسط، الى هجوم نظام بوش على ايران. وكان فالون قال انه لن يكون مسؤولا عن هجوم امريكي على ايران. وبما انه لا يوجد ما يبرر استقالة فالون، فليس من الشطط القول ان بوش ازال عقبة من امام الحرب ضد ايران". والخطر هنا ليس التكلفة، التي قد تتوفر عبر استثمارات باموال نفطية وعقود مبيعات عسكرية وغير عسكرية، بل تبعات تلك الحرب على مؤشرات الاقتصاد الكلي الامريكي واحتمالات خفض التصنيف الائتماني لسندات الخزانة.